صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 13/05
للنشر الفوري
٢٢ يناير ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع دولة قطر

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١١ يناير ٢٠١٣ مشاورات المادة الرابعة مع دولة قطر.[١]

خلفية

استفادت قطر من ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي وزيادة إنتاجهما، مع حصول الاقتصاد على دفعة تنشيطية إضافية من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي وموقف السياسة النقدية التيسيري. وقد حولت الحكومة الآن تركيزها نحو تنويع الاقتصاد وتحقيق نمو في قطاع غير الهيدروكربونات من خلال الاستثمارات ذات الأهداف المحددة في البنية التحتية. وقد بدأت معدلات النمو تستقر في عام ٢٠١٢، وهو ما يرجع في الأساس إلى تباطؤ النمو في قطاع الهيدروكربونات، مع بدء التعليق المقرر لأي زيادة في طاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية ٩% في عام ٢٠١٢، مدفوعاً بنشاط قطاعات التشييد والبناء، والنقل والاتصالات، والتجارة والفنادق، والخدمات. وللعام الثاني على التوالي، تشير التوقعات إلى تضخم مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل ٢% في المتوسط في عام ٢٠١٢، نتيجة لانخفاض الإيجارات بصفة أساسية.

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المتداولة في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

ولا يزال الجهاز المصرفي يتسم بارتفاع مستويات الرسملة والربحية. فقد زادت نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية من ١٦,١% في عام ٢٠١٠ إلى ٢١,١% في يونيو ٢٠١٢، بينما تراجعت القروض المتعثرة من ٢ إلى ١,٧ على مدار نفس الفترة، وسجل عائد الأصول ٢,٥% في يونيو ٢٠١٢.

ولا تزال آفاق الاقتصاد قوية بما تتميز به من قوة النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية، وارتفاع التضخم ضمن تطور تدريجي على المدى المتوسط فحسب. وتأتي أكبر مخاطر التطورات السلبية من احتمال انخفاض أسعار الهيدروكربونات، وضيق أوضاع التمويل الخارجي، واضطراب عمليات نقل الغاز الطبيعي المسال بسبب زيادة التوترات الجغرافية–السياسية. وسوف يتراوح النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية بين ٩ و ١٠% على المدى المتوسط، بينما يُتوقع أن يحقق قطاع الهيدروكربونات معدل نمو يتراوح بين –١,١% و ٣,٥% على المدى المتوسط. ومع انتعاش أنشطة البناء ذات الصلة بالبنية التحتية، في ظل تقارب حالة العرض والطلب في سوق العقارات وزيادة عدد السكان الوافدين، سوف يرتفع التضخم تدريجيا من ٣% في عام ٢٠١٣ إلى ٥% مع حلول عام ٢٠١٦. ومن المتوقع حدوث تراجع كبير في فوائض المالية العامة والحساب الخارجي، نظرا لثبات إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال والاتجاه العام الهبوطي في إنتاج وتصدير النفط الخام، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات المالية العامة.

تقييم المجلس التنفيذي

أيد المديرون التنفيذيون الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. ورحبوا باستمرار قوة أداء الاقتصاد الكلي في قطر، والذي يرتكز على أساس من السياسات السليمة والنمو القوي في القطاعات غير الهيدروكربونية. فمن الملاحَظ أن فوائض المالية العامة والحساب الخارجي مرتفعة، وتضخم أسعار المستهلكين منخفض، وآفاق الاقتصاد لا تزال مواتية على المدى المتوسط. وفي هذا السياق، أشار المديرون إلى الآثار الإيجابية التي تنتقل إلى المنطقة من ارتفاع معدل النمو والإنفاق العام في قطر وزيادة ما تقدمه من مساعدات مالية.

وأشاد المديرون بتركيز السلطات على تحقيق تقدم في تنويع الاقتصاد والنمو في القطاعات غير الهيدروكربونية. ولضمان السلاسة واليسر في تنفيذ البرنامج الاستثماري الكبير الذي حددته الحكومة في مجال البنية التحتية، رأى المديرون أنه من المفيد وضع خطة للطوارئ تحسباً لأي مخاطر تترتب على احتمال تذبذب أسعار الهيدروكربونات وضيق أوضاع التمويل الخارجي. كذلك شدد المديرون على أهمية وجود عملية متكاملة للاستثمار العام يمكن من خلالها إدارة مخاطر التنفيذ.

ورحب المديرون باعتماد إطار للموازنة يغطي ثلاث سنوات للمساعدة على حماية الإنفاق الحكومي من تقلب الإيرادات وتيسير استخدام الموارد بصورة أفضل. وشددوا على الحاجة إلى تعزيز مصداقية الموازنة السنوية وبدء عمليات التنبؤ بأوضاع الاقتصاد الكلي من خلال إنشاء وحدة مالية كلية. ويمكن تعزيز إطار المالية العامة باعتماد قاعدة رسمية للمالية العامة.

وشجع المديرون السلطات على المثابرة في جهودها الرامية إلى احتواء النفقات الجارية ووضع أولويات للإنفاق الرأسمالي. ورحبوا بالتزام السلطات بزيادة وفورات المالية العامة على المدى المتوسط لبناء هوامش وقائية تحسباً للصدمات، والادخار للأجيال القادمة، وتمويل الموازنة تمويلاً كاملاً بعد عام ٢٠٢٠ من الإيرادات التي تحققها القطاعات غير الهيدروكربونية.

وذكر المديرون أن التضخم لا يزال مكبوحاً. غير أنهم أشاروا على السلطات بمواصلة الانتباه لما قد يظهر من ضغوط تضخمية والبقاء على استعداد لكبح النفقات الجارية من أجل احتواء الطلب الكلي، وإدارة السيولة عن طريق امتصاص فائضها الهيكلي. وحث المديرون على وضع إطار للتنبؤ بالسيولة واعتماد تدابير احترازية كلية لضمان فعالية صنع السياسات، وخاصة لتمهيد تقلبات النمو الائتماني المفرط. ورحبوا بالتدابير المتخذة لتعزيز الإشراف المالي، وذلك بتفويض مصرف قطر المركزي تفويضاً قانونياً في العمل على تحقيق الاستقرار المالي، وتشكيل "لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر" لإيجاد هيكل رسمي يقوم على أساسه التنسيق بين مختلف الأجهزة التنظيمية.

وأشار المديرون إلى صلابة الجهاز المصرفي واحتفاظه بمستوى مرتفع من رأس المال. وشددوا على الحاجة إلى الحد من تراكم مخاطر عدم اتساق تدفقات السيولة وقيم العملات، والحيلولة دون تزايد التعرض المفرط لمخاطر القطاع العقاري. ورحب المديرون بجهود السلطات لإقامة سوق عميقة وسائلة للدين المحلي، الأمر الذي سيعود بمنافع مهمة فيما يتصل بالتمويل وانتقال الآثار النقدية وإدارة السيولة.

ونوه المديرون بما تحقق من تحسن في مجال الإحصاءات، وأعربوا عن تطلعهم إلى استمرار الجهود في هذا المجال، ولا سيما من خلال زيادة التنسيق بين الجهات المعنية.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

قطر: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠٠٨ – ٢٠١٣

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الإنتاج والأسعار						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (% سنويا)	١٧,٧	١٢,٠	١٦,٧	١٣,٠	٦,٦	٥,٢
الهيدروكربوني[١]	١٣,٢	٤,٥	٢٨,٨	١٥,٧	٣,٦	٠,٤
إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني	٢١,٣	١٧,٦	٨,٦	١٠,٨	٩,٠	٩,٠
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	١١٥,٣	٩٧,٨	١٢٧,٣	١٧٣,٣	١٨٤,٧	١٩١,٥
مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	١٥	٤,٩-	٢,٤-	١,٩	٢,٠	٣,٠
	(% من إجمالي الناتج المحلي على أساس السنة المالية)[٢]					
المالية العامة						
إجمالي الإيرادات	٣٤,٩	٤٤,٢	٣٠,٩	٣٨,٦	٤٣,٣	٤٠,٦
إيرادات الهيدروكربونات	١٩,٨	٢١,٦	١٩,٢	٢٤,٢	٢١,٨	٢٠,٦
إيرادات أخرى	١٥,١	٢٢,٦	١١,٧	١٤,٤	٢١,٥	٢٠,٠
إجمالي الإنفاق وصافي الإقراض	٢٤,٨	٣١,٨	٢٨,٥	٣٠,٤	٣٥,٢	٣٠,٠
الإنفاق الجاري، *منه:*	١٦,٥	٢١,٥	١٩,٧	١٨,٦	٢٠,٣	٢٠,٨
الأجور والمرتبات	٤,٦	٥,٦	٤,٦	٤,٣	٥,٤	٥,٣
الإنفاق الرأسمالي	٨,٣	١٠,٣	٨,٨	٧,٩	٨,٧	٩,٢
رصيد المالية العامة الكلي (العجز –)	١٠,٢	١٢,٤	٢,٤	٨,٢	٨,١	١٠,٦
	(التغير السنوي%)					
النقود						
النقود بمعناها الواسع	١٩,٧	١٦,٩	٢٣,١	١٧,١	٢٠,٧	١٣,٩
الاستحقاقات على القطاع الخاص	٤٢,٤	٧,٠	١٠,٦	١٩,٥	١٠,٣	١٢,٩
	(بملايين الدولارات الأمريكية ما لم يُذكَر خلاف ذلك)					
القطاع الخارجي						
صادرات السلع والخدمات، *منها*:	٧٣ ٠٢٤	٤٨ ٢٨٠	٨١ ٧٢٢	١١٩ ٦٠٩	١٢٥ ٩٦٥	١٢٧ ٣٥٦
النفط والخام والمنتجات البترولية المكررة	٢٩ ٤٣٨	١٨ ٣٨٤	٢٩ ٠٩٩	٣٥ ١٣٧	٣٨ ١٧٥	٣٧ ٦٨٠
الغاز الطبيعي المسيَّل والصادرات ذات الصلة	٣٢ ٢٦٧	٢٣ ٩٤٧	٤٣ ٥٣٥	٧٠ ٣١٨	٧١ ٧٥٥	٧١ ٨٤٤
واردات السلع والخدمات	٣٥ ٠٤٧-	٣٠ ١١٨-	٣٧ ٨٨٩-	٤٧ ٦٦٧-	٥٠ ٥٧٩-	٥٥ ١٤٨-
الحساب الجاري	٣٣ ٠٣٢	٩ ٩٨٧	٣٤ ٠٩٩	٥٢ ٧٥٧	٥٥ ٠٤٢	٥٧ ١٢٨
% من إجمالي الناتج المحلي	٢٨,٧	١٠,٢	٢٦,٨	٣٠,٤	٢٩,٨	٢٩,٨
صافي احتياطيات مصرف قطر المركزي	٩ ٨٣٢	١٨ ٣٥٢	٣٠ ٧٢٠	١٦ ٣٠٥	٤٦ ٣٣٧	٥٧ ٧٩٤
بشهور الواردات من السلع والخدمات [٣]	٣,٩	٥,٨	٧,٧	٣,٩	١٠,١	١١,٨
أسعار الصرف (الريال/الدولار الأمريكي)	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	...	...
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)	٦,٣	١,٧-	٥,٦-	٥,٢-	...	...

المصادر: بيانات مقدمة من السلطات القَطَرية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] تقديرات خبراء الصندوق؛ يشمل النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والبروبين والبيوتين والمكثفات.
[٢] تبدأ السنة المالية في شهر إبريل.
[٣] الاثنا عشر شهرا التالية.